

المحاضرة السادسة: المعتزلة

أولا/ المفهوم

1- الاعتزال لغة: مأخوذ من اعتزل الشيء وتعزله بمعنى تنحى عنه، ومنه تعازل القوم بمعنى تنحى بعضهم عن بعض، وكنت بم عزل عن كذا وكذا أي: كنت في موضع عزلة منه، واعتزلت القوم أي فارقتهم، وتنحيت عنهم، ومنه قوله تعالى: ((وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزَلُكُمْ)) الدخان: 21، أراد إن لم تؤمنوا بي، فلا تكونوا علي ولا معي، ومنه قول الأحمس:

يا بيت عاتكة الذي أتعزل ... حذر العدى وبه الفؤاد موكل

وعلى ذلك: فالاعتزال معناه: الانفصال والتنحي، والمعتزلة هم المنفصلون.

أما أصولها الاشتقاقية فـ: عزل واعتزل، وقد وردت هذه الكلمة عشر مرات في القرآن الكريم كلها تعني الابتعاد عن شيء كما في قوله تعالى: (فَإِنْ اعْتَزَلْتُمْ فَلَمْ يَقَاتِلْكُمْ وَآلَقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)) النساء: 90

2- اصطلاحا: المعتزلة هم أول مذهب في علم الكلام الإسلامي، بدأ في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، واختلف المؤرخون لهذا المذهب الكلامي في تحديد اسم مؤسسه، فذهب معظمهم إلى أنه واصل بن عطاء (ت131هـ/748م) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري (ت 110هـ/727م) عندما سئل الحسن البصري عن مرتكب الكبيرة هل هو مؤمن أم كافر، وقبل أن يجيب الحسن البصري على السؤال وقف واصل بن عطاء وقال: إنه في منزلة بين المنزلتين أي بين الإيمان والكفر، بينما كانت الخوارج تذهب إلى تكفيره، وذهب أهل السنة إلى أنه مؤمن.

وترجع تسمية واصل بن عطاء وأصحابه بالمعتزلة إلى قول الحسن البصري بعد أن قام واصل من مجلسه وانتحى لنفسه مكانا آخر " :اعتزلنا واصل.

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا، وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى احترازا من وصمة اللقب، إذ كان الذي به متفقا عليه لقول النبي عليه السلام: "القدرية مجوس هذه الأمة" وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "القدرية خصماء الله في القدر."

ثانيا/ أفكار المعتزلة

1 – التوحيد: القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أحص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلا، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته؛ لا يعلم وقدره وحياة، وهي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أحص الوصف شاركته في الإلهية، واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته، ولكن اختلفوا في وجوه وجودها، ومحامل معانيها كما سيأتي، واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، ونفي التشبيه عنه من كل وجه: جهة ومكانا وصورة وجسما وتحيزا وانتقالا وزوالا، وتغيرا وتأثرا، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا النمط: توحيدا.

2 – العدل: اتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرا وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا.

3 – الوعد والوعيد: اتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف، وسموا هذا النمط: عدلا.

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض، والتفضل معنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط: وعدا ووعيدا.

4 – المنزلة بين المنزلتين: كان الحسن البصري يذهب إلى أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، وإنما يكون "منافقا" ووافقه بداية عمرو بن عبيد (145هـ / 762م)، أما واصل بن عطاء فكان يرفض هذه الصفات الثلاث، فمرتكب الكبيرة عنده لا يكون مؤمنا ولا كافرا ولا

منافقا بل يكون "فاسقا" وقد أخذ واصل هذا المذهب عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية.

5 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: اتفقوا على أن أصول المعرفة، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك وورود التكليف لطاف للباري تعالى، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختبارا ((لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)) (الأشغال 42، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المسلم وقد يصل الأمر إلى استخدام القوة إن قُدِرَ على ذلك.

ثالثا/خلق القرآن

يرى المعتزلة أن هذه المسألة تُعدّ من القضايا العقدية الكبرى المرتبطة بأصل التوحيد، إذ ذهبوا إلى أن القرآن مخلوق محدث أوجده الله تعالى بعد أن لم يكن، ولم يقولوا بقدمه أو أزليته وقد انطلق هذا الرأي من حرصهم الشديد - في تصورهم - على تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين وعن إثبات صفات قديمة زائدة على ذاته، لأنهم اعتبروا أن القول بقدم كلام الله يستلزم تعدد القدماء، وهو ما رأوه منافياً لحقيقة التوحيد، وبناءً على ذلك نفى المعتزلة أن يكون الكلام صفة قائمة بذات الله تعالى واعتبروه من جملة أفعاله، وأفعال الله عندهم حادثة متعلقة بمشيئته وإرادته، ومن هذا المنطلق قالوا إن القرآن يتكون من حروف وأصوات خلقها الله تعالى في محل مخصوص كاللوح المحفوظ أو في جبريل عليه السلام أو في النبي صلى الله عليه وسلم عند التبليغ، ليكون دالاً على مراد الله ومعبراً عن أمره ونهيه، وقد أدّى هذا الرأي إلى جدل واسع في تاريخ الفكر الإسلامي، واشتد الخلاف حوله بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة، خاصة في العصر العباسي، حيث تحولت القضية من نقاش علمي إلى محنة ابثلي بها العلماء، وأصبحت مثالا بارزا على أثر الخلاف العقدي في الواقع السياسي والفكري للأمة.

رابعا/ الإمامة عند المعتزلة

تُعدّ الإمامة عند المعتزلة من القضايا السياسية-العقدية التي نالوها عناية خاصة، إلا أنهم لم يجعلوها من أصول الدين الاعتقادية، بل اعتبروها مسألة شرعية عقلية تتعلق بتنظيم شؤون

الأمة الدنيوية والدينية، ويرى المعتزلة أن نصب الإمام واجب وجوباً عقلياً، لا لورود نص شرعي صريح يعين الإمام أو يفرض شكلاً محدداً للحكم، بل لأن العقل يدل على أن مصالح الناس لا تستقيم إلا بوجود إمام يقيم العدل ويحفظ النظام ويمنع الظلم والتعدي ويقيم الحدود، ويذبّ عن الأمة أعداءها.

ويؤكد المعتزلة أن الإمامة لا تقوم على النص الإلهي ولا الوراثة، وإنما تثبت عن طريق الاختيار والبيعة من قبل أهل الحل والعقد، أي من أهل العلم والرأي وأصحاب المكانة في الأمة، كما لا يشترطون النسب القرشي في الإمام على وجه القطع، بل يقدمون الكفاءة والعدالة والعلم والقدرة على القيام بأعباء الحكم، لأن الغاية من الإمامة عندهم تحقيق العدل وصيانة الحقوق، وانطلاقاً من أصلهم الكلامي في العدل، يرون أن الإمام يفقد شرعيته إذا جار أو فسق أو ظلم الناس، ويجيزون بل يوجبون عزله أو الخروج عليه إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة الظلم وإقامة الحق، بشرط القدرة وأمن الفتنة

وهذا التصور، يتضح أن نظرية الإمامة عند المعتزلة تقوم على أسس عقلية وأخلاقية، تجعل من العدل معياراً لشرعية السلطة، ومن مصلحة الأمة غايةً أساسية للحكم، وهو ما يميّز موقفهم عن الفرق التي ربطت الإمامة بالنص أو النسب، أو التي شددت على طاعة الحاكم مطلقاً ولو كان جائراً.

خامساً/ انقسام المعتزلة

انقسم الاعتزال إلى مدرستين متوازيتين الأولى في البصرة (البصريون) والثانية في بغداد (البغداديون).

وأهم رجالات مدرسة البصرة هم: واصل ابن عطاء، وعمرو بن عبيد وأبو الهزيل العلاف وإبراهيم بن سيار النظام وعمرو بن بحر الجاحظ، وأبو علي الجبائي وابنه عبد السلام الجبائي أخذ عنهما أبو الحسن الأشعري الاعتزال في أول الأمر قبل أن ينقلب على الاعتزال فيما بعد ثم الفاضي عبد الجبار الهمداني صاحب موسوعة المغني في أبواب التوحيد والعدل والمحيط بالتكليف وشرح الأصول الخمسة، وغيرها من المؤلفات الكبيرة في شتى العلوم الشرعية.

ومن تلامذة الفاضي عبد الجبار: الحسن بن متوجه، وأبو الحسين البصري وأبو رشيد سعيد النيسابوري صاحب كتاب "المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين"، ثم ركن الدين

محمود ابن الملاحي ومحمود ابن عمر الزمخشري ثم تقي الدين النجراي صاحب "الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء".

أما أهم أعلام مدرسة بغداد فهم: بشر بن المعتمر وأبو موسى المردار وأبو الحسين الخياط وأبو جعفر محمد الإسكافي وأبو القاسم الكعبي وأبو بكر الإخشيدي.

وقد شهد تاريخ الاعتزال خلافات كثيرة بين مدرستي البصرة وبغداد لخصها أبو رشيد سعيد النيسابوري في كتابه المعروف: "المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين" إلا أن الاعتماد على العقل في تفسير النصوص الشرعية كان قاسما مشتركا بين المدرستين.

وكان تمادي المعتزلة في الاعتماد على العقل والمبالغة في التعويل عليه في تفسير بعض المسائل الحساسة مثل مسألة الصفات، مما أوقعهم في مخالفات بل وعداوات مع متكلمي أهل السنة مثل الأشاعرة وغيرهم من السلفيين مثل ابن تيمية وكان السبب في هذا الخلاف حرص المعتزلة على إفراد الله عز وجل بصفة القدم حتى أنهم رفضوا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى القول بقدم أي شيء سوى ذاته تعالى.

وقد قسم المعتزلة الصفات إلى قسمين صفات ذات وهي التي لا تنفك عنها الذات مثل: الوجود والحياة والعلم والقدرة والإرادة، ثم صفات أفعال التي ترتبط بالزمان من حيث الوجود والعدم، وقد ترتب على مذهبهم هذا القول بخلق القرآن، وأن كلام الله مخلوق، مما أثار عليهم غضب أهل السنة خاصة بعدما حدثت محنة الإمام أحمد بن حنبل في عهد المعتصم.

كما اشتهروا بقولهم: إن الإنسان خالق لأفعاله على الحقيقة بقدرة خلقها الله فيه وجعلوا ذلك أساسا للاستحقاق، والذي يعرف حاليا بمشكلة حرية الإرادة في الإنسانية، كما عرف عنهم خلافهم مع أهل السنة في تفسير رؤية الباري عز وجل في الدار الآخرة وقد أفرد الفاضل عبد الجبار مجلدا لهذه المسألة في موسوعة المغنى في أبواب التوحيد والعدل.

المراجع

1- الشهرستاني: الملل والنحل، الجزء الأول، دار الحلبي، سوريا، د ت

2- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة - مصر.

3— سيد عبد الستار ميهوب ، أبو رشيد النيسابوري وآراؤه الفلسفية والكلامية، دار الثقافة الدينية ، القاهرة، ط1، 2006.

4— الفيروزابادي، القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث، ج4، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط8، 2005.